

كيفية ضبط الكلمات التي حُذفت منها إحدى اللامين في المصحف الشريف

The Diacritization of Words in Which One of the Two "lams" Has Been elided in the Noble Quran



د. أبو بكر الصديق ذهبي

جامعة الوادي، (الجزائر)

البريد الإلكتروني: dhahbi-bseddik@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول للنشر: 2026/06/12

تاريخ الاستلام: 2026/04/20



ملخص:

من أهم الأبواب في علم الرسم القرآني باب الحذف، ومن الحروف التي تُحذف رسماً اللام، وذلك عند اجتماعها مع لام أخرى في كلمات معروفة عند أهل الرسم، وللام الثابتة في الرسم كيفية في الضبط معروفة عند أهل الضبط، والنّاظر في مؤلفات علم الضبط القرآني يجد أنّها -في الغالب- لم تُصرّح بكيفية ضبطها، ممّا جعل بعض الباحثين يُجانب الصواب في ذلك، وهذه الدراسة الموسومة بـ "كيفية ضبط الكلمات التي حُذفت منها إحدى اللامين في المصحف الشريف" تفصّل في ذلك، وتُجيب على إشكالات أهمّها: ما هي كيفية ضبط هذه الكلمات في المصحف الشريف؟

وأُتيّت في هذه الدراسة بذكر الكلمات التي حُذفت منها اللام ومواضعها في المصحف، وسبب حذف اللام فيها، وأيّ اللامين محذوفة، والمختار من ذلك، وكيفية الضبط على كلّ قول، ثم ختمتها بتنبّهات، ثم نتائج أهمّها: أنّ اختيار أبي عمرو الداني هو تعرية اللام المرسومة من علامتي الفتحة والشّد، وعدم إلحاق الألف في: "اللائي"، و"اللاتي" الدالّتين على الجمع.

الكلمات المفتاحية:

حذف اللام، الألف المُلحقة، أبو عمرو الداني، ضبط اللام، "اللاتي"، "اللائي".

Abstract:

One of the most important chapters in the science of Quranic orthography is elision. Among the letters that are elided in writing is the letter "lam," specifically when it is combined with another "lam" in words known to specialists in orthography. The fixed "lam" has a specific method of diacritization known to experts in this field. However, a review of works on Quranic diacritics reveals that they generally do not explicitly state how to diacritize it. This has led some researchers to deviate from the correct view on this matter.

This study, entitled "The Diacritization of Words in Which One of the Two 'lams' Has Been elided in the Noble Quran," examines this issue in detail and answers questions, most importantly: What is the correct method for diacritizing these words in the Noble Quran?

In this study, I mentioned the words from which the letter “lam” was elided, their positions in the Qur’an, the reason for the elision of the “lam” in them, which of the two “lams” were elided, the preferred view, and explained the method of diacritization according to each opinion. Then I concluded with notes, and findings, the most important of which is that Abu Amr al-Dani’s choice is to leave the written “lam” of the two signs of the “fatha” and “shadda,” and not to add the “alif” in “al-la’i” and “al-laati” which indicate the plural.

key words:

“lam” elision, appended alif, Abu Amr al-Dani, “lam” diacritization, “al-la’i” , “al-laati”

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين،
أما بعد:

فإن باب الحذف هو أطول أبواب علم رسم المصحف الشريف، وقد وقع الحذف في خمسة حروف: وهي حروف المد الثلاثة والنون واللام.

ومع قلة الكلمات التي وقع فيها حذف اللام والاتفاق في بعضها مع أهل النحو إلا أن أهل الرسم يفرّدونها بالذكر لأهميتها.

ويجد الباحث في كثير من كتب علم ضبط المصاحف هذا الفرع لم يفصل بعينه، مع أنه من حيث رسمه عُقد له فرع خاص، فما من كتاب من كتب الرسم إلا وذكر فيه.

فما كيفية ضبط الكلمات التي حُذفت منها إحدى اللامين؟ وهل تُلحق اللام أو لا تُلحق؟ واللام المرسومة هل تُضبط بالحركة أو لا تُضبط؟ وهل تُجعل مع الحركة علامة الشد أو لا؟ وإذا وُجدت ألف بعد اللام الثانية هل تُلحق أو لا تُلحق؟

وإنما لم يُذكر هذا الفرع في كتب الضبط بخصوصه لسببين:

الأول- أن قواعد ضبطه مفصلة في فرعين آخرين من العلم، وهما: ضبط الإدغام، وكيفية إلحاق المحذوف.

والثاني- أن مسائله ظاهرة عند أهل هذا الشأن ظهوراً بيّناً لا تخفى عليهم.

ولمّا صعب علينا ما كان عندهم سهلاً، وتحجّر عندنا ما كان عندهم ذُللاً أصبح حتماً إيضاح ذلك وبيانه، وأيضاً فإن ضبط المصحف على الطريقة المرضية عند أولي النهى في هذا الشأن لازمة وأكيدة، وأي مخالفة لذلك تعتبر مخالفة لما اتفقوا عليه ونقضاً لما اجتمعوا عليه.

منهجية البحث:

مقدمة.

1. الكلمات التي حُذفت منها اللام.

2. سبب حذف اللام.

3. جواز حذف الأولى، وجواز حذف الثانية، والمختار من ذلك.

4. كيفية الضبط على كل قول.

5. تنبيهات.

خاتمة.

1. الكلمات التي حُذفت منها اللام

لم يقع حذف اللام في المصحف إلا في ست كلمات وباب مطرد:

أما الكلمات الست فهي: ﴿الْبِ﴾، و﴿التِ﴾ الدالة على الجمع، و﴿التِ﴾ الدالة على المفردة،

و﴿الِيل﴾؛ ولفظ الجلالة إذا دخلت عليه اللام ﴿لِلَّهِ﴾، و﴿وَالْيَسَعَ﴾ على قراءة تشديد اللام وإسكان الياء (ابن الجزري م، 1435، صفحة 1688/5)، وأما الباب المطرد فهو "الذي" بأي لفظ وقع مفردًا، ومثنى، وجمعًا (المهدوي، 1430، صفحة 95).

قال أبو عمرو: "اعلم أن المصاحف اجتمعت على حذف إحدى اللامين اختصارًا... في قوله تعالى:

﴿الِيل﴾، و﴿الذِ﴾، و﴿الذِينَ﴾، و﴿الذِينَ﴾، و﴿الذِينَ﴾، و﴿التِ﴾، و﴿التِ﴾ أَرْضَعْنَكُمْ، و﴿التِ﴾

يَاتِينَ، و﴿التِ﴾ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، و﴿الِ﴾ تَظْهَرُونَ، و﴿الِ﴾ يَيْسَسْ وشبهه من لفظه في جميع القرآن

حيث وقع" (الداني أ، المقنع، صفحة 119).

وقال أبو داود: "وأجمعوا على كتب: (الذين) بلام واحدة، سواء كان جمعًا، أو مفردًا أو ثنية، حيث ما

وَقَعَ ... وكذلك فعلوا في كلمة: ﴿الِيل﴾، و﴿التِ﴾ أَرْضَعْنَكُمْ، و﴿الِ﴾ يَيْسَسْ، و﴿التِ﴾ يَاتِينَ، و﴿التِ﴾

دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، و﴿الِ﴾ تَظْهَرُونَ، في هذه الحروف المذكورة حيث ما وقعت، مع حذف الألف بعد اللام في

جميع القرآن" (أبو داود، 1423، صفحة 2/56، 57).

وقال الشاطبي:

"لام التِ، البِ، والتِ، وكيف أتى الـ *** لذي مع الِيل فاحذف، واصدق الفكر"

(الشاطبي، 1422، صفحة 24)

وقال الخزاز:

"في الِيل، والبِ، والتِ والتِ *** وفي (الذي) بأي حرف ياتي"

(الشريشي، 1423، صفحة 25)

ويمكن تفصيل مواضع ورود هذه الأشياء السبعة في المصحف بأن يُقال:

أولاً. كلمة ﴿الْب﴾:

وقد وردت في أربعة مواضع: بالأحزاب قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ إِلَيْ تَظْهَرُونَ مِنْهُنَّ امْتَهَنَتْكُمْ﴾ [الآية:4]، وبالمجادلة قوله تعالى: ﴿إِنْ امْتَهَنَتْكُمْ إِلَّا إِلَيْ وَلَدْنَهُمْ﴾ [الآية:2]، وموضعان بالطلاق في قوله تعالى: ﴿وَالْبِ يَبْسُ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ إِرْتَبْتُمْ بَعِدْتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالْبِ لَمْ يَحِضْ﴾ [الآية:4] (أبو زيتحار، 1442، صفحة 15/2).

ثانياً. كلمة ﴿الْت﴾ الدالة على الجمع:

وقد وردت في عشرة مواضع: ستة بالنساء أولها في قوله تعالى: ﴿وَالْتِ يَاتِينَ الْقَلْحَشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ بَاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [الآية:15]، وثلاثة مواضع في قوله تعالى: ﴿وَامْتَهَنَتْكُمْ الْتِ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ وَامْتَهَنَتْ نِسَائِكُمْ وَرَبَّيْكُمُ الْتِ فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الْتِ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [الآية:23]، وموضع في قوله تعالى: ﴿وَالْتِ تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ [الآية:34]، وموضع في قوله تعالى: ﴿الْتِ لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾ [الآية:126]، وموضع بسورة يوسف عليه السلام في قوله تعالى: ﴿الْتِ فَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [الآية:50]، وموضع بالنور في قوله تعالى: ﴿الْتِ لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً﴾ [الآية:58]، وموضعان بالأحزاب في قوله تعالى: ﴿الْتِ عَاتَيْتُ اجُورَهُنَّ﴾، و﴿الْتِ هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [الآية:50] (ابن آجط، 1440، صفحة 1368/3).

ثالثاً. كلمة ﴿الْتِ﴾ الدالة على المفردة:

وقد وردت في مواضع كثيرة وهي ثمانية وخمسون موضعاً: من ذلك قوله تعالى: ﴿بَاتَتْقُوا النَّارَ الْتِ وَفُودَهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةَ﴾ [البقرة:23]، وقوله تعالى: ﴿وَالْتِ أَخَصَّنَتْ فَرْجَهَا﴾ [الأنبياء:90] (ابن آجط، 1440، صفحة 1368/3).

رابعاً. كلمة ﴿الِيل﴾:

وقد وردت في مواضع كثيرة وهي ثمانية وخمسون موضعاً: من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَلَفَ الْيَلِ وَالنَّهَارِ﴾ [البقرة:163] وقوله تعالى: ﴿وَالْيَلِ إِذْ أَدْبَرَ﴾ [المدثر:33] (ابن آجط، 1440، صفحة 1367/3).

خامساً. لفظ الجلالة إذا دخلت عليه اللام ﴿لِلْ﴾:

وقد وردت في مواضع كثيرة من ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:1]، وقوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار:19] (ابن عاشر، 1436، صفحة 1133).

سادساً. كلمة ﴿وَالْيَسَعَ﴾ على قراءة تشديد اللام وإسكان الياء:

وقد وردت في موضعين: الأول في قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا﴾ [الأنعام:87]، والثاني في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ﴾ [ص:47] (طلعت، 1426، صفحة 305).

سابعاً. باب ﴿الذِّئِ﴾ مفرداً ومثنى وجمعاً: ﴿الذِّئِ﴾، ﴿وَالذَّانِ﴾، ﴿الذَّيْنِ﴾، ﴿الذَّيْنِ﴾. فأما وروده مثنى فهو في موضعين وهما قوله تعالى: ﴿وَالذَّانِ يَاتِيَنِيهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ [النساء:16]، وقوله تعالى: ﴿الذَّيْنِ أَضَلَّلْنَا﴾ [فصلت:28].

ومما تجدر الإشارة إليه أن كلمة ﴿الذَّيْنِ﴾ بِفُصِّلَتْ [28] ذكر فيها عن بعضهم الخلاف؛ قال ابن وثيق الأندلسي: "وجاء الحذف في اللام من ذلك... ﴿وَالذَّانِ﴾، و﴿الذَّيْنِ﴾، و﴿الذَّيْنِ﴾ حيث وقع، وذكر بعضهم أن ﴿الذَّيْنِ﴾ كُتِبَ بِلَامَيْنِ"، ثم قال: "والأول المشهور في خط المصحف" (الأندلسي، 1442، صفحة 92، 93).

وقال الكرمانى: "وكتب ﴿وَالذَّانِ﴾ و﴿الذَّيْنِ﴾ في التثنية بلامين، وهو حسن؛ لأن الألف في قوله: ﴿الذَّانِ﴾ تُفَرِّقُ بين التثنية والجمع، ولا يُحتاج إلى الفرق باللام، وليس كذلك ﴿الذَّيْنِ﴾، فإن صورته وصورة الجمع واحدة، فاحتاج إلى اللام للفرق" (الكرمانى، 1433، صفحة 67).

ولكن الصحيح الذي عليه عامة أهل الرسم هو حذف إحدى اللامين في هذه الكلمة كغيرها؛ قال الفلك أبازي: "و﴿الذَّيْنِ﴾ بلامين فرقاً بين التثنية والجمع، والأصح بلام واحدة" (الفلك، 1443، صفحة 119).

وقال أركاتي: "هذا مخالف لتصريحات الأئمة، نعم وهو الرسم عند علماء العربية فإنهم يكتبون اللذين مثنى بلامين فرقاً بينه وبين المجموع" (الأركاتي، 1442، صفحة 13/358).

وأما وروده جمعاً فهو كثير من ذلك قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:6]، وقوله تعالى: ﴿بِالَّذِينَ هَاجَرُوا وَآخَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [آل عمران:195]، وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ [البقرة:78] (ابن عاشر، 1436، صفحة 1130).

وأما وروده مفرداً فهو كثير أيضاً من ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة:17]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَشْتَبِدُونَ الَّذِينَ هُوَ أَدْنَى بِالذِّئِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة:60]، وقوله تعالى: ﴿لِلذِّئِ بِبَكَّةَ مُبَرَّكَاءَ﴾ [آل عمران:96] (ابن عاشر، 1436، صفحة 1130).

2. سبب حذف اللام

أما وجه تخصيص اللام بالحذف دون سائر الحروف -سوى حروف المد والنون- فشيء بالالف في الصورة (ابن عاشر، 1436، صفحة 1130)، والذي يدلّك على ذلك تضيفها مع الألف في لام ألف، وما خصت بذلك إلا لأجل تشابههما في الصورة (ذهبي، 1445، صفحة 1027).

وأما تخصيص حذف اللام بهذه الكلمات دون ما سواها فلأسباب ذكر الشيخان من ذلك اثنين وهما: كثرة الاستعمال، وكراهة اجتماع صورتين متفقتين (الفلّك، 1443، صفحة 119).

قال أبو عمرو: "اعلم أنّ المصاحف اجتمعت على حذف إحدى اللامين اختصاراً لكثرة الاستعمال ولكراهة اجتماع صورتين متفقتين" (الداني أ.، المقنع، 2018، صفحة 119).

وقال أبو داود: "وأجمعوا على كتب: ﴿الذِينَ﴾ بلام واحدة، سواء كان جمعاً، أو مفرداً أو تثنية، حيث ما وقع كما فعلوا في (مدّ) و (ردّ) كراهة اجتماع صورتين متفقتين" (أبو داود، 1423، صفحة 56/2، 57).

وإنما وقع الحذف في ﴿الذِينَ﴾ و ﴿الْبِ﴾ مع قلتهما لحملهما على ما كثر دوره؛ ليجري الباب كله على نسق واحد (الشوشاوي، مخطوط رقم: ق624، صفحة ورقة 114/أ).

ومن العلة أيضاً أنّ جلّ هذه الكلمات أولهنّ لامّ، دخلت عليها لامّ التعريف، ولا يمكن انفصال لام التعريف عنها؛ لتنزّلها منزلة الجزء منها (ابن الحاجب، 2010م، صفحة 105).

وأما ما يمكن انفصال لام التعريف عنه فتثبت اللامان فيه بإجماع المصاحف إلا ما يأتي استثناءه؛ قال أبو عمرو: "واتفقت المصاحف... على إثبات اللامين معاً على الأصل في قوله تعالى: ﴿الْعِنُونَ﴾، و ﴿الْعَنَةُ﴾، و ﴿مِنَ اللَّعِينِ﴾، و ﴿اللَّغُو﴾، و ﴿اللَّهُو﴾، و ﴿اللُّلُو﴾، و ﴿الَّتِ وَالْعَزَى﴾، و ﴿اللَّمَم﴾، و ﴿اللَّهَبِ﴾، و ﴿اللَّطِيفِ﴾، و ﴿اللَّوَامَةُ﴾ حيث وقعت هذه الكلم بأعينها، وكذلك هما مثبتان في اسم ﴿الله﴾ و ﴿عَلَى﴾، وفي قوله: ﴿اللَّهُمَّ﴾ حيث وقع" (الداني أ.، المقنع، 2018، صفحة 119، 120).

وقال البلنسي:

"وكتبوا اللهم كاللطيف *** معاً بلامين مع الحروف
واللهو واللعة مثلها كتب *** واللغو واللؤلؤ أيضاً واللعب
واللاعنون اللاعبين واللّمم *** وشبهه لامين في كلّ رسم
وكتبوا اللات مع اللوامة *** والله أثبتوا كذا ارتسامه"
(الشوشاوي، مخطوط رقم: ق624، صفحة ورقة 114/ب)

ويُستثنى من ذلك كلمة: ﴿أَنِيل﴾؛ وعلة حذفها أنها كثيرة الدور، وأنّ جلّ حروفها متماثلة في الرسم وهي الألف واللامات الثلاث، وأيضاً فإنّها لم تردّ في القرآن إلا مصاحبةً للام التعريف؛ فشابهت بذلك ما لا يمكن انفصالها عنه (ابن عاشر، 1436، صفحة 1133).

هذا كلّهُ في الأسماء، أمّا في الأفعال فلا تدخل عليها لام التعريف، فاللّام في نحو: ﴿أَلَفَ﴾ ليست للتعريف، فيكتب بلام واحدة مشدّدة، وقد نبّه أبو داود على ذلك لرؤيته الخطأ عند بعض كُتّاب المصاحف، قال -رحمه الله-: "﴿أَلَفَ﴾ بألف ولام واحدة، ولا يجوز غير ذلك؛ إذ هو فعل، وإنّما قيّدته لأنّي رأيت كثيرا من كُتّاب المصاحف وغيرهم قد رسموها بلامين، جعلوها مثل الألف واللام اللّتين يدخلان للتعريف في نحو: اللّيل واللّهو واللّعب" (أبو داود، 1423، صفحة 605/3).

وأما لفظ الجلالة إذا دخلت عليه اللام ﴿لِلَّهِ﴾ فيجري عليه أيضا العلّتان السّابقتان، أعني: كثرة الاستعمال؛ لأنّها كثيرة الدّور، وأيضا كراهة اجتماع ما اتّفقت صورته؛ لأنّنا نجد في هذه الكلمة اجتماع ثلاث صور متّفقة، لام لفظ الجلالة، وقبلها لام التعريف، ودخلت عليها لام الجرّ.

وإنّما لم يذكر علماء الرسم كالشيخين أبي عمرو وأبي داود في حذف اللام هذه الكلمة ﴿لِلَّهِ﴾ لأنّ حذف إحدى اللّامات من كلّ اسم مبدوء بلام وقبلها لام التعريف ودخلت عليه اللام نحو: للعب، للهو ممّا اتفق عليه أهل الرسم وأهل النّحو (الدينوري، صفحة 116).

وذكرها من بعدهما كمحمد البركوي (ت 981) بقوله: "﴿لِلَّهِ﴾ بحذف إحدى اللّامات وألف الوصل حيث جاء، وكذا كلّ ما في أوّله لام دخل عليه لام التعريف ثم اللام الجارّة أو للابتداء" (البركوي، 1445، صفحة 91).

فإن قيل: فلمّ ذكروا ﴿الذّي﴾ و﴿التي﴾ التي للمفرد و﴿الذّين﴾ مع أنّ هذه الكلمات ممّا اتّفق على حذف إحدى اللّامين فيها أهل الرسم وأهل النّحو؟ (ابن الحاجب، 2010م، صفحة 105)

يُجاب عن ذلك بأن يُقال: لو اقتصر أهل الرسم على ذكر الحذف في ﴿الذّين﴾ التي للمثنى لأوهم ذلك إثبات اللّامين في ﴿الذّي﴾ و﴿التي﴾ عندهم؛ لأنّ ﴿الذّي﴾ و﴿التي﴾ و﴿الذّين﴾ بابّ واحد.

ولو اقتصروا على ذكر الحذف في ﴿التي﴾، و﴿التي﴾ اللّتين للجمع لأوهم ذلك إثبات اللّامين في ﴿التي﴾

التي للمفردة عندهم؛ لأنّ ﴿التي﴾ التي للمفردة، و﴿التي﴾ و﴿التي﴾ اللّتين للجمع بابّ واحد، والله أعلم.

وأما ﴿واليسع﴾ على قراءة تشديد اللّام وإسكان الياء فلم يذكرها المتقدّمون كأبي عمرو وأبي داود لشهرة قراءة نافع عندهم وهو لا يقرأ بالتشديد.

وأما علّة الحذف فيها فيحتمل أن تكون كالكلمات التي لا تنفصل لام التعريف عنها، ويحتمل أن تكون ككلمة ﴿اليل﴾ التي يُمكن استغناؤها عنها، وفي كلا الحالين فإنّ أصلها (لَيْسَعَ) على وزن (فَيْعَل) دخلت عليها لام التعريف، فأدغمت في اللام المفتوحة الأصليّة (ابن خالويه، 1401، صفحة 144).

3. جواز حذف الأولى، وجواز حذف الثانية، والمختار من ذلك

هذه الكلمات -كما سبق- حُذفت منها إحدى اللامين، فيحتمل أن تكون الثابتة الأولى، والمحذوفة الثانية، ويحتمل العكس أي: أن تكون الثابتة الثانية، والمحذوفة الأولى، وقد جَوَّزَ كلُّ أهل الرسم والضبط الوجهين، وإنما خلافاً في المختار منهما:

القول الأول. اختيار إثبات الأولى وحذف الثانية:

قال أبو عمرو: "والمحذوفة عندي هي اللام الأصلية، وجائز أن تكون لام المعرفة... والأول أوجه؛ لامتناعها من الانفصال من همزة الوصل، فلم تُحذف لذلك" (الداني أ.، المقنع، 2018، صفحة 119). ونقل شراح العقيلة السخاوي وابن القاصح والجعبري والليبي قول أبي عمرو هذا في تجويز الوجهين واختياره وحجته مُقرِّين ذلك (السخاوي، 1424، صفحة 207) و (الجعبري، 1438، صفحة 279/2) و (ابن القاصح، 1368، صفحة 85).

وجاء هذا عند شرح قول الشاطبي:

"لامٌ أَلِيتِ، أَلِيتِ، وأَلِيتِ، وكيف أتى الـ *** الذي مع أَلِيتِ فاحذف، واصدُقِ الفِكَراً"

(الشاطبي، 1422، صفحة 24)

ورجَّح الخرز اختيار الحافظ أبي عمرو بقوله:

"باب ورود حذف إحدى اللامين *** وهو مُرَجَّحُ بثنائي الحرفين"

(الشريشي، 1423، صفحة 25)

فقوله: "وهو مُرَجَّحُ بثنائي الحرفين" ظاهرٌ في ترجيح اختيار أبي عمرو، وظاهرٌ أيضاً في جواز الوجه الآخر وصحَّته، وهو حذف أول اللامين.

وجَوَّزَ الوجهين كلُّ شراح مورد الظمان، واختار ابن آجطاً، والشوشاوي قول أبي عمرو.

قال ابن آجطاً: "...فيحتمل أن تكون المحذوفة الأولى التي هي لام التعريف...، ويحتمل أن تكون المحذوفة اللام الأصلية" (ابن آجطاً، 1440، صفحة 1369/3).

ثم نقل كلام الحافظ أبي عمرو وأدلَّته، ويظهر اختياره لإقراره ولزيادة الأدلة على رجحانه (ابن آجطاً، 1440، صفحة 1369/3).

وقال الشوشاوي: "...يعني أنَّ الحذفَ يجوزُ في اللام الأولى ويجوزُ في اللام الثانية، لكنَّ الوجهَ الراجحُ الأفضل هو حذف اللام الثانية وإثبات اللام الأولى، والوجهُ الآخرُ المرجوحُ عكسه، وهو حذف اللام الأولى وإثبات الثانية" (الشوشاوي، مخطوط رقم: ق624، صفحة ورقة 114/أ).

أدلة القول الأول:

- 1- كون اللام الأولى لا تنفصل من همزة الوصل (الداني أ.، المقنع، 2018، صفحة 119).
- قال أبو عمرو: "والمحذوفة عندي هي اللام الأصلية، وجائز أن تكون لام المعرفة... والأول أوجه لامتناعها من الانفصال من همزة الوصل فلم تُحذف لذلك" (الداني أ.، المقنع، 2018، صفحة 119).
- 2- لأنّ لام المعرفة جيء بها لمعنى لا بدّ من تأديته، وحذف ما جيء به لمعنى نقص للغرض (ابن أخطا، 1440، صفحة 1369/3).
- 3- أنّ اللام الثانية بها وقع الثقل واجتماع صورتين متفقتين (الشوشاوي، مخطوط رقم: 624، صفحة ورقة 114/ب).

القول الثاني. اختيار إثبات الثانية وحذف الأولى:

- قال أبو داود عند كلامه عن كلمة ﴿الذِينَ﴾ في الفاتحة: "وأجمعوا على كُتِبَ: ﴿الذِينَ﴾ بلام واحدة، سواء كان جمعا، أو مفردا أو ثنية، حيث ما وقع... وكذلك فعلوا في كلمة: ﴿الِيل﴾ و﴿الْتِ أَرْضَعْنَكُمْ﴾، و﴿الْجِ يَيسَّر﴾" (أبو داود، 1423، صفحة 395/2).
- وقال عند كلامه عن ﴿الْتِ﴾ الدالة على الجمع: "﴿الْتِ﴾ بلام واحدة، وهي عندي المتحركة المشددة" (أبو داود، 1423، صفحة 395/2).

فقوله: "وهي عندي المتحركة المشددة" يدلّ على تجويز الوجهين.

وذكر ابن عاشر الخلاف بين الشيخين وأيهما أرجح دليل على تجويز الوجهين؛ فلو كان منكرا أو نافية لأحد الوجهين لَمَا ذكر الخلاف، ولَمَا ذكر الضبط على القولين، ومثله المارغني؛ لأنه مختصر لكلامه (ابن عاشر، 1436، صفحة 1132) و (المارغني، 1415، صفحة 127).

ولم يصرخ أبو داود بالاختيار إلا عند كلامه عن ﴿الْتِ﴾ التي للجمع بقوله: "﴿الْتِ﴾ بلام واحدة، وهي عندي المتحركة المشددة، وبُحذف الألف الموجودة بعدها في اللفظ، وكذا: ﴿الْتِ أَرْضَعْنَكُمْ﴾، و﴿الْتِ فِي حُجُورِكُمْ﴾، و﴿الْتِ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، و﴿الْجِ يَيسَّر﴾، وشبهه حيث ما وقع" (أبو داود، 1423، صفحة 395/2).

ومما يزيدك يقيناً بأنّ اختيار أبي داود ما ذكر قوله في أصول الضبط عند كلامه على إلحاق الألف المحذوفة: "واعلم أنّ الألفات المحذوفات من قوله تعالى: ﴿الْعَلَمِينَ﴾... أنّك تزيدها بالحمراء... وكذلك تفعل... و﴿الْتِ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾" (أبو داود، 1428، صفحة 210).

فتصريحه بإلحاق الألف في ﴿الْتِ﴾ الدالة على الجمع يدلّ على ذلك؛ لأنّ إلحاق لا يكون إلا على القول بإثبات الثانية، وقوله أيضاً: "كما فعلوا في (مدّ) و (ردّ)" (أبو داود، 1423، صفحة 56/2، 57)؛ لأنّه علم أنّ مدّ وردّ تُحذف منهما الدال الأولى المدغمة وتثبت الثانية.

وفهم من اختياره في ﴿التى﴾ الدالة على الجمع اختياره في الكلمات الأخرى، واختار هذا القول كذلك أبو إسحاق التجيبي؛ قال ابن عاشر -بعد نقله لكلام الشيخين أبي عمرو وأبي داود-: "تبيّن من النقل المسرود أنّ اختيار الشيخين مختلفان، ذكر الناظم منهما مختار أبي عمرو، وسكت على مختار أبي داود؛ إلّا أنّ قوله: كما فعلوا في (ردّ) و(مدّ)، وتصريحه في النساء، معيّن لمذهبه في اختيار أنّ المحذوفة الأولى، وقد تبعه التجيبي في اختياره" (ابن عاشر، 1436، صفحة 1132).

ثم وافقه في اختياره بقوله: "...هذا ومذهب أبي داود ظاهر الرّجحان على غيره" (ابن عاشر، 1436، صفحة 1132).

أدلة القول الثاني:

1- ذهاب اللام الأولى بالإدغام لفظاً، فناسب ذهابها بالخطّ ذهابها بالإدغام لفظاً (الداني أ.، المقنع، 2018، صفحة 119).

2- كون الأولى مع ما أدغمت فيه حرفاً واحداً (الداني أ.، المقنع، 2018، صفحة 119).

3- أنّ اللام الأولى زائدة والثانية أصلية، وحذف الزائد أولى من حذف الأصلي (ابن آجطا، 1440، صفحة 1370).

4. كيفية الضبط على كلّ قول

يُمكن تقسيم الكلمات التي حُذفت منها إحدى اللامين من حيث الضبط إلى قسمين:

كيفية ضبط اللام المرسومة من كلّ الكلمات التي حُذفت منها إحدى اللامين عدا ﴿التى﴾، و﴿النب﴾

الدالتين على الجمع:

أولاً. كيفية الضبط على اختيار أبي عمرو:

قال ابن عاشر: "لا خفاء أنّ ما حُذفت منه إحدى اللامين إذا نُقط على مختار أبي عمرو أنّ المحذوفة الثانية لم يُجعل على اللام المرسومة فتحةً، ولا شدّ" (ابن عاشر، 1436، صفحة 127، 128).

وقال الطالب عبد الله الجكني: "تنبيه: اعلم أنّ اللام الباقي في هذه الكلمات لا يُشكّل لأنّه لامٌ تعريف

كاللام الأول من ﴿اللطيف﴾، و﴿اللّوامّة﴾؛ فإنّ اللام الأول في نحو هذا هو لام التعريف الذي قد يكون في

نحو: ﴿الرّحمٰن﴾، و﴿الرّحيم﴾؛ واللام الثاني هو الذي يُشكّل". (الجكني، 1429، صفحة 74).

وقال أحمد بن محمد الحاجي الشنقيطي في مبين المشهور والخطأ في المسطور (ت1251هـ):

"فأخذ اللامين في اسم الله قد *** حُذف بعد لام جرّ إن ورد

والباقي اضبط إن حذفت أوله *** وإن تزلّ ثانيهما لا ضبط له

كذلك في الليل، التي، واللاتي *** واللاء، الذي بأيّ حرف ياتي

وحذف ثاني أشهر القولين *** وعيّن باقي اللامين" (الشنقيطي، صفحة 29)

ثانياً. كيفية الضبط على اختيار أبي داود:

قال ابن عاشر: "لا خفاء أن ما حُذفت منه إحدى اللامتين إذا نُقط على مختار أبي عمرو أن المحذوفة الثانية لم يُجعل على اللام المرسومة فتحةً، ولا شدً... وإذا نُقط على مختار أبي داود فعلى العكس" (ابن عاشر، 1436، صفحة 1135).

ومعنى العكس هاهنا أنك إن ضبطت ما حُذفت منه إحدى اللامتين على مختار أبي داود القائل بحذف الأولى جعلت على اللام المرسومة فتحةً، وفوقها علامة الشد.

وقال الطالب عبد الله الجكني: "...وأما إن جعلنا المحذوف اللام الأول الذي هو لام التعريف فيكون اللام الثاني كغيره من سائر الحروف فيُشدّد ويُشكل" (الجكني، 1429، صفحة 74).

قال أحمد بن محمد الحاجي الشنقيطي في مبين المشهور والخطأ في المسطور (ت1251هـ):

"فأحد اللامتين في اسم الله قد *** حُذف بعد لام جرٍّ إن ورد
والباقي اضبط إن حذفت أوله *** وإن تزلّ ثانیهما لا ضبط له
كذلك في الليل التي واللاتي *** واللاء الذي بأيّ حرف يأتي"
(الشنقيطي، صفحة 29)

فعلى اختيار أبي عمرو يكون الضبط هكذا: ﴿التِ﴾، ﴿الِيل﴾، ﴿لِلِه﴾، ﴿وَالِيسَع﴾، ﴿الِذِ﴾، ﴿وَالِذَانِ﴾، ﴿الِذِينَ﴾، ﴿الِذِينَ﴾. وعلى ذلك عمل المغاربة (المارغني، 1415، صفحة 128).
وعلى اختيار أبي داود هكذا: ﴿التِ﴾، ﴿الِيل﴾، ﴿لِلِه﴾، ﴿وَالِيسَع﴾، ﴿الِذِ﴾، ﴿وَالِذَانِ﴾، ﴿الِذِينَ﴾، ﴿الِذِينَ﴾. وعلى ذلك عمل المشارقة (الضباع، صفحة 103).

كيفية ضبط اللام المرسومة من ﴿التِ﴾، و﴿الِج﴾ اللتين للجمع

أولاً. كيفية الضبط على اختيار أبي عمرو:

قال ابن عاشر: "لا خفاء أن ما حُذفت منه إحدى اللامتين إذا نُقط على مختار أبي عمرو أن المحذوفة الثانية لم يُجعل على اللام المرسومة فتحةً، ولا شدً، ولا تُلحق الألف التي بعدها في ﴿الِج﴾، و﴿التِ﴾؛ لفقد المفتوح المشدّد الذي شأنه أن تُلحق الألف الذي معه" (ابن عاشر، 1436، صفحة 1135).
وقال الطالب عبد الله الجكني: "ولكنّه -يعني اللام- يُحذف مع شكله وإلفه" (الجكني، 1429، صفحة 74).

ويكون الضبط على اختيار أبي عمرو هكذا: ﴿التِ﴾، ﴿الِج﴾. وعلى قراءة تحقيق الهمز مع إثبات الياء هكذا: ﴿التِ﴾، وعلى قراءة التحقيق مع حذف الياء هكذا: ﴿الِج﴾، وعلى قراءة إبدال الهمزة ياءً ساكنةً هكذا: ﴿ألي﴾.

وعليه جرى عمل المغاربة (ولد مولاي، صفحة 154).

ثانياً. كيفية الضبط على اختيار أبي داود:

قال أبو داود: "واعلم أنّ الألفات المحذوفات من قوله تعالى: ﴿الْعَلَمِينَ﴾... أنّك تزيدها بالحمراء... وكذلك تفعل... و﴿التي دخلتم بهن﴾ تجعل الألف بالحمرة من مطة اللام من أسفلها خارجاً إلى يمينها وأعلىها" (أبو داود س.، 1428، صفحة 212.213).

وقال ابن عاشر: "لا خفاء أنّ ما حُذفت منه إحدى اللامين إذا نُقط على مختار أبي عمرو أنّ المحذوفة الثانية لم يُجعل على اللام المرسومة فتحةً، ولا شدً، ولا تُلحق الألف التي بعدها في ﴿البح﴾، و﴿التي﴾؛ لفقد المفتوح المشدد الذي شأنه أن تلحق الألف الذي معه، وإذا نُقط على مختار أبي داود فعلى العكس" (ابن عاشر، 1436، صفحة 1135).

ومعنى العكس هاهنا أنّك إن ضبطت ما حُذفت منه إحدى اللامين على مختار أبي داود أنّ المحذوفة الأولى جعلت على اللام المرسومة فتحةً، وفوقها علامة الشد، وألحقت الألف التي بعد اللام الثانية في ﴿التي﴾ و﴿التي﴾؛ لوجود المفتوح المشدد الذي شأنه أن تلحق الألف الذي معه.

وقال الأركاتي (ت1238هـ) عند كلامه على ﴿التي﴾ الدالة على الجمع ما نصّه: "بإثبات همزة الوصل وبلام واحدة مشددة" (الأركاتي، 1442، صفحة 2/6).

قال الطالب عبد الله الجكني: "وأما إن جعلنا المحذوف اللام الأول الذي هو لام التعريف فيكون اللام الثاني كغيره من سائر الحروف فيُشدد ويُشكل، ويُلحق معه الألف إن كان ممدوداً نحو: ﴿التي﴾ و﴿التي﴾" (الجكني، 1429، صفحة 74).

ويكون الضبط على اختيار أبي داود هكذا: ﴿التي﴾، ﴿التي﴾. وعليه جرى عمل المشاركة (الضباع، صفحة 103).

وهذا على قراءة التسهيل في: ﴿التي﴾، وأما على قراءة تحقيق الهمز مع إثبات الياء هكذا: ﴿التي﴾، وعلى قراءة التحقيق مع حذف الياء هكذا: ﴿التي﴾، وعلى قراءة إبدال الهمزة ياء ساكنة هكذا: ﴿التي﴾.

5. تنبيهات

التنبيه الأول- تضيف الألف الملحقه مسألة منفصلة تأتي مع القول بإلحاق الألف، وإلحاق الألف لا يكون إلا على اختيار أبي داود، وقد جرى عمل المغاربة على تضيف لام ألف، في غير ﴿التي﴾، و﴿التى﴾؛ لأن الألف عندهم لا تلحق فیهما أصلاً؛ لعملم على اختيار أبي عمرو كما مرّ، وضبطه على القول بالتضيف هكذا: ﴿التى﴾، و﴿التى﴾.

وأما عمل المشاركة اليوم فعلى جعل الألف الملحقه صغيرة فوق السطر غير مضفرة مع اللام هكذا: ﴿التى﴾، ﴿التى﴾ (المارغني، 1415، صفحة 270).

التنبيه الثاني- ذهب بعض الباحثين إلى تحميل اختيار أبي عمرو الذي مرّ ما لا يحتمل، وردّوا كيفية ضبطه محتجين على ذلك بأن ضبط ﴿التى﴾ الدالة على الجمع يلبس على الجاهل بالعربية بين الجمع والمفرد، وهذه الحجّة -وإن كان يظهر منها بعض القوّة حتى قال بها مجموعة من الباحثين- لا تنهض عند التدقيق؛ وذلك لأسباب أهمّها:

1- أنّ الشيخين وغيرهما قد ذكروا القولين وذكروا ما يلزم على اختيار أبي عمرو من عدم وضع علامتي الفتحة والتشديد، وعدم إلحاق الألف، وأتوا بأدلة كلّ قول، ولم يذكر عامّتهم الالتباس على الجاهل، وذلك دأب غير واحد كالشاطبي والخزاز في منظومتهم وشرّاحهما، وقد مرّت أدلة كلّ قول.

2- أنّ هذا الالتباس الذي يخشى منه لا يقع عند من له أدنى علم بالعربية؛ فسياق الكلام يحيل ذلك؛ إذ كيف يُعقل أن تجعل ﴿التى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّهْتُكُمْ أَلْتِ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضْعَةِ وَأَمَّهْتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَّيْكُمُ أَلْتِ فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ أَلْتِ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ مَفْرَدَةً؟ أَوْ تُجْعَلُ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ جمعاً؟

فإذا أُمن اللبس لم يضر هل ضبطت على اختيار أبي عمرو أو اختيار أبي داود، وهذا المنهج -أعني: عدم اللبس في مثل هذا- هو الذي انتهجه أبو داود، ونجد ذلك مثلاً عند كلامه عن حذف إحدى اللامين من ﴿الذّين﴾ التي للمثنى لأمن اللبس بينها وبين ﴿الذّين﴾ التي للجمع؛ فقال: -رحمه الله- ﴿وَالذّانِ﴾ [النساء: 16] كتبوه بلام واحدة، وكذا: ﴿أَرِنَا الذّينِ﴾ في فصلت [28] على وجه الاختصار مثل كلمة: ﴿وَاللّيلِ﴾ المتفق عليها؛ لأنّ الفرق بين الواحد والتثنية والجمع ظاهر في الكلام فيه" (أبو داود، 1423، صفحة 396/2).

3- أنّ اللبس على الجاهل لو تُتبع فلا حدّ له، وإذا لُزمت قواعد وأقوال كثيرة، ومن أمثلة ذلك: القول بالتعرية عموماً فهو يوقع الجاهل في اللبس فلا يدري ما حكم هذا الحرف، وهل هو متحرّك أو لا؟ وإذا كان

متحرّكاً فما هي حركته؟ وهذا الحرفُ المُعرى قد يكون مُدغماً، وقد يكون مخفياً، وقد يكون غير ملفوظ به، وقد يكون مشمّاً، أو مختلساً، فكيف للجاهل معرفة ذلك؟ ألا يلتبس عليه الأمر؟

وكذلك فإن قاعدة الزيادة في الرسم تُوقع الجاهل في اللبس؛ لأنّ الجاهل يظنّ أنّ كلّ ما يُكتب يُقرأ، ومثل ذلك ما يُلفظ به في الوقف دون الوصل لالتقاء الساكتين، وغير ذلك كثير ممّا لو تُتبع فيه اللبس على الجاهل لما كادت قاعدة تسلم من لبس عليه.

التنبيه الثالث- إنّ اللبس المزعوم مردود بما ذكر آنفاً، أعني: سياق الكلام الذي يدلّ على أنّها للجمع أو للمفرد، وقال بعض معاصري المغاربة إنّ الفرق بين الجمع والمفرد يكون بجعل فسحة بين اللام والتاء في ﴿التى﴾ التي للجمع هكذا: ﴿التى﴾، وعدم جعلها في التي للمفرد هكذا: ﴿التى﴾؛ فيُفرّق بهذه الفسحة بين الجمع والمفرد.

واستدلّوا على ذلك بقول أبي داود: "...ويحتاج الناسخ لكلّ مصحف يضبطه أن يترك لموضع الألف، والياء، والواو، في كل ما ذكرناه وشبهه فسحةً نحو: ﴿يَعْلَمُ﴾... وشبهه مما حذفت منه الألف، والياء، والواو. ويترك لها أيضاً فسحة، في نحو قوله: ﴿دَاوُدُ﴾... وكذلك بعد ميم الجمع لرواية ورش، ومن تبعه نحو قوله: ﴿ءَانذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾... وشبهه. كذلك إن أراد ضبطه لابن كثير، وقالون من غير رواية أبي نسيط نحو قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَالِّينَ﴾... وشبهه. وكذلك بعد هاء الضمير يترك فسحة لمكان الواو، إن كانت مضمومة، نحو قوله: ﴿إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ﴾... وشبهه. وكذلك يفعل في رواية ابن كثير خاصة إذا سكن ما قبل الهاء في نحو قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى﴾... وشبهه. كذا يترك للياء فسحة في نحو قوله: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾... وشبهه من الزوائد. وكذلك في قوله: ﴿النَّبِيِّينَ﴾... وشبهه. وكذلك يفعل في قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾... وشبهه ليثبت الياء أيضاً مكان المحذوف، أو يخلف مكانها مطّة. وكذلك يترك لمكان الهمزات أيضاً فسحة، نحو: ﴿مَنْ أَمْسَ﴾ وشبهه، فقس على هذا كلّه، واهتد به، فهو من كمال الناسخ، ومن مؤكّد ما يحتاج إليه الضابط، وإلا لم يتم له المراد ولا استبان" (أبو داود، 1423، الصفحات 35/2 - 41).

وقد نظمه القيسي في الميمونة بقوله: "وعن أبي داود فسحة فدع" (القيسي، 1435، صفحة 61).

والصواب -والله أعلم- أنّ مراد أبي داود هو ترك الفسحة لأجل إلحاق الحرف المحذوف وهو الألف أو الواو أو الياء أو الهمزة، أو النون -وإن لم تذكر- لأنّ لها نفس الحكم إذا ألحقت بالحمراء؛ وذلك للأسباب الآتي ذكرها: أولاً- لأنّه -رحمه الله- لم يُمثل إلّا بما تُلحق فيه الحروف.

ثانياً- أنّ قوله: "أن يُترك لموضع الألف، والياء، والواو، في كل ما ذكرناه وشبهه فسحة"، وقوله: "وكذلك بعد هاء الضمير يُترك فسحة لمكان الواو"، وقوله: "ليثبت الياء أيضاً مكان المحذوف، أو يخلف مكانها مطّة"، وقوله: "وكذلك يُترك لمكان الهمزات أيضاً فسحة" كالتصريح أنّ الفسحة تكون لأجل الإلحاق لا غير.

وأما قول القيسي -رحمه الله- "وعن أبي داود فسحة فدع" فتتمة البيت تُبين مراده، وهو قوله: "لكلّ محذوف بحمزة فضح" (القيسي، 1435، صفحة 61). معناه أنّ سبب ترك الفسحة هو إلحاق المحذوف وشبهه بالحمزة دون ما لا يلحق.

التنبيه الرابع- قال بعض الباحثين إنّ اختيار أبي عمرو في ﴿التّ﴾ التي للجمع هو جعل الفتحة والشدة على اللام وإلحاق ألف بعدها، واستدلّوا على ذلك بقوله -رحمه الله-: "وإن كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة وتَحْقِيقَ الألفاظ بالحروف حتّى يُتلى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى، وتُلْقَى من رسول الله، ونُقل عن صحابته -رضوان الله عليهم أجمعين- وأداه الأئمة -رحمهم الله تعالى- فسبيل كلّ حرف أن يُوقَى حَقُّه بالنَّقط ممّا يَسْتَحِقُّه من الحَرَكَةِ والسَّكون والشَّدَّ والمَدَّ والهمز وغير ذلك ولا يُخَصُّ بِبَعْضٍ ذَلِكَ دون كُله" (الداني، 1445، صفحة 148).

وليس في هذا دليل على ما ذكر للأسباب الآتي ذكرها:

1- أنّ قوله هذا كان عقب ما ذكره عن عمل أهل العراق من السلف والخلف وأنهم لا يجعلون في مصاحفهم علامة للسكون ولا للتشديد ولا للمدّ بل يتركون الحروف عارية إلى آخر ما ذكره (الداني، 1445، صفحة 148)، والكلام يفهم في سياقه ولا يُخرج به عن غير ذلك، فيكون مراد أبي عمرو هاهنا أنّ سبيل الساكن أن يُضبط، وسبيل المشدّد والممدود كذلك.

2- أنّ قوله لا يُحمل على عمومه -كما فهمه بعضهم- لأنّه لو صح ما زعموا لتناقض مع عموم في موضع آخر -أقرّ فيه قول ابن مجاهد رحمه الله-: "... وليس على كلّ حرف يقع الشّكل، إنّما يقع على ما إذا لم يُشكل التّبس، ولو شكّل الحرف من أوّله إلى آخره أعني: الكلمة لأظلم الكتاب ولم تكن فائدة" (الداني، 1445، صفحة 104).

3- لو سلّمنا أنّ قوله ذلك عامٌّ -كما زعموا- لكان اختياره في هذه المسألة خاصّاً، أعني: حذف اللام الثانية، والذي يجب معه تعرية اللام المرسومة من علامتي التشديد والفتح، وعدم إلحاق الألف؛ ومن المقطوع به عند من له أدنى علم بأصول الفقه أنّ العامّ يُبنى على الخاصّ ويُحمل عليه عند التعارض، وأنّ النصّ الخاصّ يخصّص اللفظ العامّ (الشيرازي، 1403، صفحة 151) و (الغزالي، 1413، صفحة 246).

4- ليس اختيار أبي عمرو هاهنا هو الوحيد الذي فيه تعرية الحرف، فكم من فرع من فروع هذا العلم تكون فيه التعرية، ومن أمثلة ذلك: كلّ حرف مدغم إدغاماً تامّاً، وكلّ حرف مدغم إدغاماً ناقصاً على أحد وجهيه، والحرف المختلس والمُرام والمُشَمّ على أحد وجهيه، وغير ذلك كثير (أبو داود، 1428، صفحة 38).

وبما مرّ فلا يخرج قول أبي عمرو المُستشهد به من أحد احتمالين: إمّا أن يُفهم في سياقه فلا يُستشهد به في غيره، وإمّا أن يكون عامّاً ويكون ما فيه التعرية -كاختياره هاهنا- خاصّاً.

5- إن لم يصرح أبو عمرو -في هذا الفرع- بعدم جعل علامتي الفتحة والشّدّ وعدم إلحاق الألف بعدها فإنّه صرح في غيره بتعرية المدغم إدغاماً خالصاً، وذلك يُغنيه عن الإعادة في هذا الفرع بخصوصه، ويؤكد ذلك تصريح مَنْ جاء بعده من أئمة الفنّ الذين شرحوا اختياره وما يجب معه من التعرية وغيرها، كابن عاشر والطالب عبد الله وأحمد الشنقيطيّ والمارغني وغيرهم؛ وقد مرّت النقول عنهم. (ابن عاشر، 1436، صفحة 1135) و (الجكني، 1429، صفحة 74) و (الشنقيطي، صفحة 29) و (المارغني، 1415، صفحة 127، 128)

التنبيه الأخير- وُجد في زماننا بعض المصاحف التي على رواية ورش ضبطت فيها لام ﴿الْحِ﴾، و ﴿التِّ﴾

اللّتين للجمع بجعل الألف الملحقّة، وعدم جعل علامتي الفتحة والشّدّ على اللّام، هكذا: ﴿الْحِ﴾، و ﴿التِّ﴾، وهذا لم يقل به أحد من أهل الضبط، وهو خطأ فاحش يدلّ على جهل صاحبه بالاحتمالين المذكورين اللّذين لا ثالث لهما، والاختيارين المنصوص عليهما عند كلّ أهل علم الضبط دون ما سواههما.

ومن الملاحظات أيضاً في هذه المصاحف أو بعضها جعل الألف الملحقّة في ﴿الْحِ﴾ بلا علامة المدّ هكذا:

﴿الْحِ﴾، ومن المعلوم أنّ الوجه المقدّم هو الإشباع فكان ينبغي ضبطها على ذلك (مصحف التجويد، 1440، صفحة ص 81، و 418).

خاتمة

بعد إكمال البحث نخلص إلى النتائج التالية:

1- الكلمات التي حُذفت منها اللام هي: ﴿الْب﴾، و﴿الت﴾ الدالة على الجمع، و﴿الت﴾ الدالة على المفردة، و﴿الِيل﴾، و﴿لِلله﴾، و﴿وَالْيَسَع﴾ على قراءة التشديد، و﴿الذِ﴾، و﴿وَالذَانِ﴾، و﴿الذِينَ﴾، و﴿الذِينَ﴾.

2- لحذف اللام في هذه الكلمات أسباب أهمها: كثرة الاستعمال، وكراهة اجتماع صورتين متفقتين.

3- جَوَزَ كلُّ أهل العلم في هذه الكلمات وجهين:

الوجه الأول: حذف اللام الثانية وإثبات الأولى، وهو اختيار أبي عمرو الداني.

الوجه الثاني: حذف اللام الأولى وإثبات الثانية، وهو اختيار أبي داود سليمان بن نجاح.

4- تُترك اللام الثابتة على اختيار أبي عمرو عاريةً من علامتي الفتحة والشّد، ولا تُلحق الألف بعد اللام في ﴿الْب﴾، و﴿الت﴾ الدالتين على الجمع.

5- يُجعل على اللام الثابتة على اختيار أبي داود علامتا الفتحة والشّد، وتُلحق الألف بعد اللام في ﴿الْب﴾ و﴿الت﴾ الدالتين على الجمع.

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا

قائمة المصادر والمراجع:

- مصحف التجويد. (1440). برواية ورش عن نافع. دار المعرفة.
- أبازي الفلك. (1443). جامع الكلام في رسم مصحف الإمام. دمشق/بيروت: دار الغوثاني للدراسات القرآنية.
- إبراهيم المارغني. (1415). دليل الحيران على مورد الظمان. لبنان: دار الكتب العلمية.
- ابن آجطا. (1440). التبيان. الإمارات: جائزة دبي الدولية.
- ابن الحاجب. (2010م). الشافية. مصر: مكتبة الآداب.
- ابن القاصح. (1368). شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد. مصر: مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده.
- ابن قتيبة الدينوري. (بلا تاريخ). أدب الكاتب. مؤسسة الرسالة.
- ابن وثيق الأندلسي. (1442). الجامع. السعودية: مكتبة الرشد.
- أبو إسحاق الشيرازي. (1403). التبصرة في أصول الفقه. سوريا: دار الفكر.
- أبو العباس المهدوي. (1430). هجاء مصاحف الأمصار. الإمارات: دار ابن الجوزي.
- أبو القاسم الكرمانلي. (1433). خط المصاحف. البحرين: جمعية خدمة القرآن الكريم.

- أبو بكر الصديق ذهبي. (1445). حلة الأعيان على عمدة البيان لحسين الشوشاوي. الجزائر: جامعة الوادي.
- أبو حامد الغزالي. (1413). المستصفى. لبنان: دار الكتب العلميّة.
- أبو داود. (1423). مختصر التبیین. السعودية: مجمّع الملك فهد.
- أبو زیتحار. (1442). لطائف البيان. مصر: دار اللؤلؤة.
- أبو عبد الله القيسي. (1435). الميمونة. قطر.
- أبو عمرو الداني. (2008). التيسير في القراءات السبع. الإمارات: مكتبة الصحابة.
- أبو عمرو الداني. (2018). المقنع. مصر: دار ابن كثير.
- أحمد بن محمد الحاجي الشنقيطي. (بلا تاريخ). مبين المشهور والخطأ في المسطور.
- الخراز الشريشي. (1423). مورد الظمان. مصر: مكتبة الإمام البخاري.
- الداني. (1445). المحكم في علم نقط المصاحف. دمشق/ بيروت: دار الغوثاني للدراسات القرآنيّة.
- الطالب عبد الله الجكني. (1429). الإيضاء الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع. الإمارات: مكتبة الصحابة.
- القاسم الشاطبي. (1422). عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف. السعودية: دار نور المكتبات.
- برهان الدّين الجعبري. (1438). جميلة أرباب المراسد في شرح عقيلة أتراب القصائد. السعودية: برنامج الكراسي البحثيّة بجامعة طيبة.
- حسين الشوشاوي. (مخطوط رقم: ق624). تنبيه العطشان. المغرب: الخزنة العامة.
- سليمان بن نجاح أبو داود. (1428). كتاب أصول الضبط وكيفيّته على جهة الاختصار. السعودية: مجمّع الملك فهد.
- عبد الواحد ابن عاشر. (1436). فتح المنان. مصر: دار ابن الحفصي.
- علم الدين السخاوي. (1424). كتاب الوسيلة إلى كشف العقيلة. السعودية: مكتبة الرشد.
- علي محمد الضباع. (بلا تاريخ). سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة.
- محمد ولد مولاي. (بلا تاريخ). رشف اللهي عن كشف العمى. موريتانيا.
- محمد ابن الجزري. (1435). النشر في القراءات العشر. السعودية، السعودية: مجمّع الملك فهد.
- محمد بن بير البركوي. (1445). رسالة في بيان رسوم المصاحف العثمانيّة السّنة. دمشق/بيروت: دار الغوثاني للدراسات القرآنيّة.
- محمد غوث الأزكاتي. (1442). نثر المرجان. مصر: دار اللؤلؤة.
- محمد فؤاد طلعت. (1426). سفير العالمين. مصر: دار الإمام البخاري.